



مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبيان تأثير الأداء

المصرفي بتطبيق آليات الدليل

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت"

د. علي مفتاح النائب

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة سرت

ali1976@su.edu.ly

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة سرت

m.ibrahiem440@gmail.com

أ. مصطفى محمد ونيس

قسم التمويل والمصارف - المعهد العالي للعلوم والتقنية - الخمس

shokri.mustafa@gmail.com

ملخص الدراسة :-

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الحوكمة بمفهومها العام وكذلك التعرف على ماهية حوكمة المصارف وأهمية تطبيقها، وسعت الدراسة لقياس مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (CBL) سنة 2010م ، بالإضافة الى ذلك فان الدراسة حاولت التعرف على اثر الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة على كفاءة الأداء المصرفي لدى المصارف التجارية عينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي ولتجميع البيانات المطلوبة فقد تم توزيع استمارة استبيان على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت (عينة الدراسة)، هذا وقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك اختبار (T) للعينة الواحدة لغرض اختبار فرضيات الدراسة ، وبعد القيام بالإجراءات التحليلية اللازمة و وفقاً لدلائل اتجاهات آراء العينة فقد تبين ان المصارف التجارية عينة الدراسة تلتزم وبمستوى جيد بدليل الحوكمة ، كما ان الالتزام بآليات الدليل من شأنه ان يؤثر بالإيجاب على فعالية و كفاءة العمل المصرفي.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، حوكمة المصارف، فعالية الأداء، مصرف ليبيا المركزي، أساسيات ومعايير الحوكمة.

1- المبحث الأول: (الإطار العام للدراسة)

1-1 المقدمة :-

تعد الحوكمة المؤسساتية في الآونة الأخيرة محط اهتمام لدى جميع المؤسسات وبمختلف أنشطتها كما أنها أصبحت وجهة بحثية للعديد من الباحثين المختصين وكذلك المراكز البحثية، ولأهمية الحوكمة فقد لجأت أيضا العديد من اقتصاديات مختلفة من دول العالم لاستخدام أسس ومبادئ الحوكمة والتي من شأنها ان تسهم في ترشيد وتنظيم أساليب العمل بمؤسسات الدولة خصوصا بعد حدوث الأزمات المالية والاضطرابات الاقتصادية خلال السنوات الماضية. وبما ان الجهاز المصرفي لأي دولة يعتبر من أهم المقومات الأساسية الداعمة لعملية التنمية واستدامتها للنهوض باقتصادها، ومما يزيد من مساهمة هذا الجهاز و تعزيز دوره هو وجود أنظمة



وقوانين تحكم وترشد عمله والمتمثلة في الأسس الحاكمة (الحوكمة) والتي تعتبر من بين الآليات و الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي للمصارف، ولم تتأ لبيبا بعيدا عن هذا التوجه فقد انخرطت هي أيضا في مجال الحوكمة شأنها شأن باقي الدول فقد اصدر مصرف ليبيا المركزي سنة 2010م دليل حوكمة يقضي بإتباع أطر وأساليب وتعليمات من شأنها أن تزيد من كفاءة أداء العمل المصرفي وكذلك إلزام المصارف التجارية بتطبيق آلياته واعتبارها تشريعات نافذة ملزمة بالتنفيذ. ولما كانت الحوكمة قد أصبحت من المعايير الأساسية التي تشدد عليها هيئات وسلطات رقابية دولية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، يحرص مصرف ليبيا المركزي على ضرورة التزام المصارف العاملة في ليبيا بأحكام هذا الدليل الذي يتضمن الحد الأدنى من المبادئ والمعايير والتعليمات المتعلقة بالحوكمة والمطلوب تطبيقها من قبل المؤسسات المصرفية والمالية في إطار ممارستها لأعمالها. يعتبر هذا الدليل مكملاً للتشريعات الرقابية والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والمتعلقة بموضوعات ذات صلة بمفهوم الحوكمة لدى المصارف، بالإضافة إلى التشريعات المصرفية والرقابية الأخرى. (مصرف ليبيا المركزي- دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، 2010، ص6)

1-2 مشكلة الدراسة:-

ومن خلال الإطار التمهيدي والمستعرض في مقدمة الدراسة تبين ان السلطة المصرفية العليا في ليبيا والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي قد سعت لتوفير البيئة القانونية والتنظيمية والتي تتلائم مع طبيعة الجهاز المصرفي الليبي ويعتبر دليل الحوكمة احد أهم هذه القوانين والذي يهدف الى تنظيم العمل المصرفي وفق المعايير الدولية المتعارف عليها بما يكفل الرفع من كفاءة الأداء المصرفي وضمان حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة ، وهذا مما دعا الى التتبع والتأكد ما إذا كانت المصارف التجارية تلتزم أو لا تلتزم بتطبيق دليل الحوكمة خصوصاً بعد ملاحظة ضعف الأداء المصرفي، وكذلك تبيان أهمية الحوكمة في تعزيزها للأداء المصرفي وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :-

"ما مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وهل تتعزز كفاءة العمل المصرفي من خلال الالتزام بتطبيق آليات هذا الدليل ؟"

1-3 أهمية الدراسة:-

تتبع أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على معرفة ماهية حوكمة المصارف على اعتبار ان الحوكمة وأهمية تطبيقها قد حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الدول إلا ان في ليبيا لم يتم التركيز عليها بالشكل الكافي خاصة في مراقبة مستويات تطبيقها بما يفيد ذلك في إثراء المكتبة الليبية في هذا الجانب هذا وقد تتيح الدراسة التعرف على واقع إتباع آليات الحوكمة داخل المصارف التجارية الليبية وتبيان أهمية الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري ورفع مستويات أداء العمل المصرفي .

1-4 أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :-

1-4-1- متابعة مثل هذه القرارات والقوانين والتعرف على درجة الاستفادة منها ومدى تحقيقها للغرض الذي تم إصدارها من اجله.

1-4-2- استعراض الإطار المفاهيمي الخاص بالحكومة وكذلك أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية.

1-4-3- التعرف على مستوى الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة من قبل المصارف التجارية عينة الدراسة.





1-4-4 التعرف على إمكانية مساهمة الحوكمة المصرفية في عملية الرفع من كفاءة العمل المصرفي.
1-4-5- اختبار الفرضيات المقدمة في الدراسة واستخلاص النتائج وكذلك تقديم توصيات بالخصوص وبما يفيد بيئة العمل المحيطة.

1-5 فرضيات الدراسة:-

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي :

الفرضية الأولى:-

- H0 لا تلتزم المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

- H1 تلتزم المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

الفرضية الثانية:-

- H0 الالتزام بتطبيق آليات دليل الحوكمة لا يعزز من كفاءة أداء العمل المصرفي.

- H1 الالتزام بتطبيق آليات دليل الحوكمة يعزز من كفاءة أداء العمل المصرفي.

1-6 منهجية الدراسة :-

لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وذلك من خلال جمع البيانات الثانوية والأولية من مصادر متنوعة ومن بعد تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب ، حيث تم الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والتقارير والمنشورات وكذلك استخدام شبكة المعلومات (الانترنت) وذلك لتجميع البيانات الثانوية بما يفيد تغطية الجانب النظري من الدراسة والحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة ، وصمم هذا الاستبيان خصيصاً لهذا الغرض و لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، ولتحليل متغيرات الدراسة واختيار فرضياته وذلك من خلال الإجابة المتجمعة والمتضمنة للاستبيان، وللوصول إلى تحليل يعكس مخرجات الدراسة فقد تم إجراء المعالجات الإحصائية لجميع البيانات المتجمعة حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة وتقديم توصيات بالخصوص.

1-7-7 حدود الدراسة:-

1-7-1- الحدود المكانية: انحصرت الحدود المكانية للدراسة في النطاق الجغرافي لمدينة سرت

1-7-2- الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الزمنية 2018 - 2019م.

1-8 مجتمع وعينة الدراسة:-

تمثل مجتمع وعينة الدراسة في جميع المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت وهي ست مصارف موضحة كالتالي:-

- مصرف الجمهورية.

- مصرف الوحدة.

- مصرف التجاري الوطني.

- مصرف الصحاري.

- مصرف التجارة والتنمية.

- مصرف شمال أفريقيا.

1-9- الدراسات السابقة:-



1-9-1-1 - دراسة جبريل (2018) بعنوان اثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية، (دراسة ميدانية عن العاملين بالمصارف التجارية بمدينة البيضاء)، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى سلوكيات المواطنة لدى العاملين بالمصارف التجارية بمدينة البيضاء وكذلك معرفة مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بتلك المصارف والتعرف أيضا على اثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة ، وتوصلت الدراسة الى ان المستوى العام لسلوكيات المواطنة يعتبر عالي جدا لدى عينة الدراسة وان المستوى العام لتطبيق المبادئ العامة للحوكمة كان متوسطا وان لسلوكيات المواطنة التنظيمية تأثير واضح على عملية تطبيق مبادئ الحوكمة واهم ما أوصت به الدراسة هو انه على إدارة المصارف ان تقوم بتوفير أنظمة تكون حافزا ومؤشرا لدى العاملين من اجل تطبيق وتفعيل مبادئ الحوكمة.

1-9-2-2 - دراسة حنان (2016) بعنوان دور الحوكمة المصرفية في التقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء للبنوك التجارية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة بالجزائر، هدفت الدراسة الى التعرف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة البنكية وكذلك إبراز أهمية الحوكمة في التقليل من المخاطر وتوصلت الدراسة الى انه لا يوجد اختلاف فيما يخص تطبيق الحوكمة في البنوك او الشركات وهذا يوضح إمكانية و صلاحية تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة لكل المؤسسات وخلصت الدراسة أيضا ان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة هو الضامن الأساسي لتقليل المخاطر وإدارتها بالصورة الجيدة، هذا وقد أوصت الدراسة بالسعي نحو إنشاء إدارة في بنك الجزائر يكون من صلاحيتها المتابعة والإشراف على التنفيذ الفعال للحوكمة في القطاع المصرفي.

1-9-3-3 - دراسة عبود (2014) بعنوان حوكمة المصارف واليات تطبيقها، دراسة حالة في المصارف الأهلية بالعراق، هدفت الدراسة الى تحديد واقع النشاط المصرفي في العراق وتحديد المصارف الأهلية وكذلك التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسس الحوكمة بتلك المصارف، وتوصلت الدراسة الى ان مستوى النشاط المصرفي بعينة الدراسة كان أدنى من المستوى المطوح إليه وذلك بالمقارنة مع بيئة العمل المجاورة وتوصلت الدراسة أيضا الى وجود معوقات ومحددات تحول دون التطبيق السليم والناجح لمبادئ الحوكمة، و أوصت الدراسة بضرورة استكمال الإطار القانوني والتشريعي الذي يمثل الركن الأساسي في إمكانية تطبيق الحوكمة وإصدار التعليمات المناسبة والملزمة بما يعزز القدرة الرقابية.

1-9-4-4 - دراسة دياب (2014) بعنوان واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، هدفت الدراسة الى معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي في قطاع غزة وتبيان مدى وضوح الهيكل التنظيمي للمصرفين وما دور مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ الحوكمة و التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيقها، وتوصلت الدراسة الى نتائج كان من أهمها هو حرص المصارف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم الحاكمة كما توصلت الدراسة الى أهمية التدقيق والتفتيش والأساليب الرقابية الأخرى والتي من شأنها ان توفر تطبيقا عادلا لمبدأ المساواة والنزاهة، و أوصت الدراسة بضرورة ان تقوم المصارف بتطوير هياكلها التنظيمية والعمل على معالجة البطء الموجود في تطوير المعلومات اللازمة للمستفيدين.

1-9-5-5 - دراسة بن ثابت وعبدي (2010م) بعنوان " الحوكمة في المصارف الإسلامية". تناول الباحثان في هذه الورقة مفهوم الحوكمة في المصارف في الوقت الذي اتسمت فيه تجارب المصارف الإسلامية بالعديد





الاختلافات من كثرت و انتقادها بأنها تحاكي البنوك التقليدية مستخدمة الحيل والتبريرات لتضعها تحت الإطار الاسلامي في الظاهر، أصبح الكثير من الخبراء والباحثين ينتقدونها. وتوصلت الدراسة إلى ان المصارف الاسلامية بأمس الحاجة لتطبيق مبادئ الحوكمة عن غيرها من الشركات والمؤسسات الأخرى وضرورة تواجد مؤسسات تدعم عملها، ، وضرورة أن يتطابق وصفها مع عملها، وأن تبين للناس مدى التزامها الذي يوجب توفر البنية التحتية للصناعات المالية الإسلامية التي هي من أهم ركائز الحوكمة، كما ان العمل المصرفي الاسلامي يحتاج الى الكثير من الجهود لإرساء مبادئ الحوكمة نتيجة لاختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن غيرها التقليدية هذا وقد أوصت الدراسة بتوحيد الهيئات الشرعية والمؤسسات المالية الإسلامية لتكون تحت هيئة واحدة تخضع لإشراف ما يسمى بالمصرف المركزي الاسلامي.

1-9-6-دراسة العبسي (2010) بعنوان متطلبات تطبيق آليات الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة بجمهورية اليمن(دراسة نظرية تطبيقية) وهدفت الدراسة الى تقييم مدى توفر متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة باليمن وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج كان أهمها انه تتوفر اغلب المتطلبات الأساسية واللازمة لتطبيق

الحوكمة في البنوك عينة الدراسة و أوصت الدراسة على حث كافة المنشآت العامة والخاصة بما فيها قطاع البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية بتطبيق مبادئ وإرشادات الحوكمة وتعديل بعض بنود القوانين والتشريعات لتنسجم مع ما تنادي به الحوكمة في مبادئها وإرشاداتها.

1-9-7- (ملخص الدراسات السابقة):-

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المستعرضة في الدراسة الحالية وغيرها من الدراسات الأخرى التي تم مراجعتها أيضا والاطلاع عليها ، اتضح ان جملة من هذه الدراسات ركزت على واقع تطبيق المبادئ العامة للحوكمة في المصارف التجارية وكذلك المصارف الاسلامية والبحث في المحددات و العوامل التي يمكن ان تؤثر في إرساء وتطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية، وتناول البعض الآخر من الدراسات مدى إمكانية ان تسهم الحوكمة المصرفية في التقليل من المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات وما مدي إمكانية تطبيق آلياتها على المصارف الإسلامية.

1-9-8- (علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة)

توافقت الدراسة الحالية مع بعض من جزئيات الدراسات السابقة في كونها اتجهت بأن تركز على قياس مدى إمكانية ان يسهم الالتزام بمبادئ ومعايير الحوكمة في تعزيز ورفع كفاءة الأداء المصرفي، إلا انه اغلب الدراسات السابقة ومن البيئات المختلفة تناولت ممارسات الحوكمة بمبادئها العامة ولا يوجد دليل حوكمة مصرفي واضح المعايير وصادر عن جهة تشريعية رسمية ومختصة يتم من خلاله قياس واقع وإمكانية تطبيق أسس الحوكمة وهذا ما تميزت به دراستنا الحالية عن سابق الدراسات من خلال إصدار مصرف ليبيا المركزي لدليل حوكمة مصرفي ليتسنى لنا قياس درجة الالتزام بهذا الدليل الحوكمي وبيان اثر الالتزام بتطبيقه على المستوى العام لكفاءة الأداء المصرفي هذا وتعتبر الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الليبية.

2- المبحث الثاني (الإطار النظري للدراسة)

2-1- مفهوم حوكمة المؤسسات :-

لفظ الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الانجليزي (Governance)، وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل:- الإدارة الرشيدة ،



الحاكمية ، الحوكمة ، الحكم الراشد ، الحكم الصالح أو الجيد ، لذا يطلق على مصطلح Corporate governance بحكومة الشركات . (أبو عظم وزايدى 2009 ص 4).

وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها : النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . (رزق 2007 ص 160).

وقد عرف أبو زر (2006) الحوكمة المؤسسية بأنها نظام للإدارة والرقابة يقوم على وضع هيكل وإطار لتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة (مجلس الإدارة ، والمديرين ، والمساهمين ، وغيرهم من المعنيين) والقواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنظمة ، وبهذا الإجراء فإن الحوكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تتمكن المنظمة من خلاله وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتعمل على مراقبة الأداء . (أبوزر 2006).

2-2- مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي :-

إن حوكمة المؤسسات قد نجحت في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد ككل ، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الأهمية لم يلق مفهوم حوكمة القطاع المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة ، ويعد ذلك غريباً في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات . (السعيد 2003).

وأوضح صيام (2009) ان حوكمة القطاع المصرفي تعكس مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب الودائع على اختلاف أنواعها وعلاقتهم مع الأطراف ذات الصلة ولكن ضمن إطار تنظيمي محدد وهيئات رقابية معينة ، ومن بين الركائز الرئيسية الأساسية للحوكمة هناك فئتين ، أولهما المتعاملين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون ، وثانيهما المتعاملين الخارجيين ، ويقصد بهم المودعين ، ناهيك عن الإطار القانوني التنظيمي والرقابي ، أما الركائز الأساسية التي لا بد من توافرها حتى يكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف فتتمثل في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب . (صيام 2009).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد عالمياً للحوكمة ، فمن الواضح أن مبدأ الحوكمة هو التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمؤسسة والمتعاملين معها ، ومنه حوكمة المصارف هي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية ، وإدارة المخاطر ، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى . (حماد 2007 ص 438).

وبصفة عامة ، يمكننا القول أن حوكمة المصارف هي " النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها ، فهو بالتالي ، النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين " . (تشاركهام 2005 ص 9).

2-3- أهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية :-

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله ومجوداته ، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ، ومن أهم هذه المزايا ما يلي :

2-3-1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول .





- 2-3-2- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة .
- 2-3-3- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمن تدفق الأموال المحلية والدولية .
- 2-3-4- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية ، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار .
- 2-3-5- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم ، مع مراعاة مصالح المجتمع .
- 2-3-6- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة .
- 2-3-7- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية .
- 2-3-8- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية ، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد ، ودرءا لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية .
- 2-3-9- الحصول على مجلس إدارة قوي ، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية . (نسمان 2009 ص 20-21).
- 2-4- أهداف الحوكمة المصرفية :-
- يساعد تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك على تحقيق جملة من الأهداف نذكر من أهمها ما يلي :-
- 2-4-1- تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك وضمن تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة .
- 2-4-2- تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة لتحقيق أهداف البنك .
- 2-4-3- توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من أجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشؤون البنك .
- 2-4-4- الفصل والتمييز بين مهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة .
- 2-4-5- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .
- 2-4-6- توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الإمكانية للمشاركة في الرقابة على أداء البنك .
- 2-4-7- تجنب والتقليل من حدوث مشاكل محاسبية ومالية الأمر الذي يساعد على منع تعرض البنك لزامات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل . (نسمان 2009 ص 20).
- 2-5- ركائز الحوكمة المصرفية:-
- إن أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون هي كما يلي :-
- 2-5-1- السلوك الأخلاقي:- يشير هذا المرتكز على البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصارف .
- 2-5-2- الرقابة والمساءلة:- يتحتم وجود إطار فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف .
- 2-5-3- إدارة المخاطر:- برزت الحاجة الملحة إلى الاعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة في الأوراق المالية وعلو التدفقات المالية .





2-5-4- الكفاءات والمهارات :- يعد توافر عدد من الاستراتيجيين المؤهلين في المصرف مع وجود كفاءات تتمتع بالمهارات اللازمة التي حددها مجلس الإدارة ، وأيضاً وجود أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بالاستقلالية الكافية والمعرفة الفنية ركيزة لا يستهان بها في دعم العمليات المصرفية وتعزيز أدائه المالي .

2-5-5- الهيكل التنظيمي :- يكفل وجود هيكل تنظيمي للمصرف تحديداً دقيقاً لمدى فعالية وواجبات نظام الحوكمة المصرفية . 2-5-6- التشريعات والأنظمة القانونية :- تسهم التشريعات والأنظمة القانونية في تعزيز وتدعيم البنية العامة لنظام الحوكمة المؤسسية . (طالب والمشهداني 2011 ص 51-57).

2-6- أداء المصارف التجارية :-

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في المنظمات والأعمال تبعاً لاختلاف أعمال وطبيعة نشاطها ، ووفقاً لدرجات إدارتها في التركيز على تلك المجالات التي تعتمد على أن تحقق الأهداف من خلالها يمثل أولية تلك المجالات التي يقل أهمية عن مجالات الأهداف الرئيسية . (عبدالحق 2017 ص 18).

ويمكن تعريف الأداء على أنه القيام بالشيء أو تأدية عمل محدد أو انجاز مهمة أو نشاط معين ، بمعنى أن الأداء هو : قيام الشخص بسلوك ما ، وذلك لتحقيق هدف محدد ، فقد يكون إشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع ما . (أبو النصر 2012 ص 65).

كما يمكن تعريفه على أنه انعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها . (الغالبى وادريسين 2009 ص 38).

2-6-1- مفهوم الأداء المصرفي :-

الأداء مفهوم نسبي فأداء بنك معين مثلاً قد يكون إذا ما تمت مقارنته بأداء بنك A في حين أن ذلك الأداء نفسه قد يكون ضعيفاً إذا كانت مقارنته بينه وبين أداء البنك B . وإجمالاً تشير كلمة أداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل . كما تعني درجة ومستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ . ويقصد البعض بالأداء المخرجات المتحققة فعلياً قياساً بالأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها .

وبناء على ذلك ، ينصرف أداء البنك على مجموعة الوسائل اللازمة ذو أوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها ، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات البنكية التي تحقق الأهداف . (الريبيعي وآخرون 2011 ص 145).

2-6-2- أهمية الأداء :-

أولاً: يعتبر أداة توجيه بالنسبة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها .

ثانياً: يعتبر أداة لمعرفة حالة المنظمة .

ثالثاً: يستعمل كأداة لمعرفة الاختلال الواقعة عند تحقيق الأهداف.

رابعاً: تحديد سبل تطوير العاملين ودفعهم نحو تطوير أنفسهم . (سعودي وآخرون 2016 ص 4).

2-6-3- أهداف الأداء :-

أولاً: الجسر الذي يربط بين الإستراتيجية التي تم اختيارها وقياسات الأداء المحددة ، التي تؤثر تقدم المنظمة اتجاه رؤيتها ورسالتها وفي إطار منظومة القيم التي تعتمدها .

ثانياً: يعطي الوصف الدقيق لما يفترض القيام به ، وتنفيذه بغرض انجاز وتحقيق إستراتيجية المنظمة ونجاحها على المستوى البعيد .



ثالثاً: تتبنى المنظمة أهداف الأداء من قبيل ردم المهارات ، زيادة تدريب العاملين ، حيث يمكن لهذه الأهداف إذا ما تحققت المساهمة بتنفيذ فعال للإستراتيجية المعتمدة . (ادريسين وآخرون 2009 ص 2012) .

3- المبحث الثالث (الجانب العملي للدراسة)

3-1- مقدمة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى ربط المفاهيم النظرية للحوكمة المصرفية والمستعرضة سابقا والتي حققت الهدف الأول من الدراسة، وربطها بالإطار التطبيقي الميداني للدراسة والذي يسعى لتحقيق باقي أهداف الدراسة، حيث سيتم فيه عرض الإجراءات التحليلية من أجل الوصول إلى النتائج.

3-2- مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار جميع المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت و البالغ عددها (7) مصارف تجارية كمجتمع وعينة لهذه الدراسة، حيث تم توزيع استمارات الاستبيان على المدراء و رؤسا الأقسام بهذه المصارف وكانت نتائج التوزيع كالآتي :-

جدول (1) توزيع استمارة الاستبيان

النسبة	العدد	البيان
100%	40	الاستثمارات الموزعة
90%	36	الاستثمارات المستلمة
10%	4	الاستثمارات لم يتم استلامها
0	0	الاستثمارات الغير صالحة لتحليل
90%	36	الاستثمارات الخاضعة للتحليل

يوضح الجدول توزيع الاستمارة على عدد من المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت حيث كان عدد الاستبيان الموزع (40) و الاستثمارات التي تم تحليلها أو الصالحة للتحليل (36) استمارة .

3-3- أداة جمع البيانات (الاستبيان) :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوت استمارة الاستبيان على رسالة في مقدمتها الغرض منها التعريف بموضوع الدراسة واشتملت الاستبانة على جزأين رئيسيين هما:

- **الجزء الأول:** وهو يتعلق بخصائص عينة الدراسة "المعلومات الشخصية للمشاركين" وقد تألف هذا الجزء على عدد (3) أسئلة لكل منها عدد من الإجابات الاختيارية.
- **أما الجزء الثاني:** يتمثل في البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث احتوى على محورين وتكون المحور من (12) فقرة تهدف إلى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وتكون المحور الثاني من (7) فقرات تهدف لمعرفة اثر التزام المصارف بتطبيق الدليل على كفاءة أداء العمل بالمصارف ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول رقم (2) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث كان الوسط الحسابي الفرضي (أداة القياس) هو (3)، وتم استخراجها عن طريق المعادلة الرياضية التالية $(1+2+3+4+5)/3=5$ ، وتم تصنيف إجابات العينة من خلال الوسط المرجح لقيم المقياس وذلك من خلال الاعتماد على معادلة طول الفترة $(\frac{1-5}{5} = 0.80)$ ويوضح الجدول رقم (3) فقرات اتجاه آراء العينة :-

3-4- المعالجة الإحصائية :

لتحليل المعلومات المتجمعة والمتحصل عليها من أفراد العينة تم استخدام طرق إحصائية مناسبة وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية (spss) و تم الاحتكام لمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت و المتمثلة في التكرارات و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري ، ليظهر اتجاهات أفراد العينة عن كل فقرة و تم استخدام أيضا اختبار (T-test) لاختبار فرضيات الدراسة ، و معامل (ألفا كرونباخ) ليظهر مدى صدق ثبات العينة.

جدول رقم (3)

3-5- وصف توزيع خصائص العينة :

التالي يبين وصف لتوزيع خصائص الأفراد المجيبين على فقرات نموذج الاستبيان.

جدول (4) توزيع المشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير مصرف	6	17%
رئيس قسم	30	83%
الإجمالي	36	100%

المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

يوضح الجدول أعلاه ان ما نسبته 83% من عينة الدراسة يشغلون وظيفة رئيس قسم وما نسبته 17% وواقع 6 أفراد من مجموع العينة يشغلون وظيفة مدير مصرف وهذا يعني ان اغلب المصارف عينة الدراسة قد تمت الاستفادة من إجابات المدراء خاصتها مما يزيد من موثوقية ودقة الإجابات المتحصل عليها ويؤثر بايجابية على صحة النتائج.

جدول (5) توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	22%
من 5 إلى 10 سنوات	9	25%
من 11 إلى 15 سنة	10	28%



أكثر من 15 سنة	9	25%
الإجمالي	36	100%

يوضح الجدول رقم 5 توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة حيث كانت الإجابة مختلفة من فئة إلى أخرى وظهرت الخبرة العينة التي تقل عن 5 سنوات بنسبة (22%) ومن 5 سنوات إلى 10 سنوات ما نسبته (25%) من مجموع العينة وأما الخبرة التي تتراوح من 11 إلى 15 سنة فكانت بنسبة (28%) ومن لديهم خبرة تعدت 15 سنة هم 9 أفراد وبنسبة (25%) وهذا كله يتيح بان تكون خبرة أفراد العينة كافية بدعم جودة الإجابة حول فقرات الاستبيان .

جدول (6) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	31	87%
ماجستير	5	13%
الإجمالي	36	100%

بينت النتائج الموضحة بالجدول رقم 6 أن عدد أفراد العينة الذين يحملون مؤهل البكالوريوس هم 31 وبنسبة (87%) من أفراد العينة و حملة مؤهل الماجستير 5 أفراد و بنسبة مئوية (13%) مما يشير إجمالاً و يؤكد بان أفراد العينة قادرين على فهم التساؤلات الواردة بالاستبيان ، و الإجابة عليها بوضوح مم يخدم موثوقية المعلومات و النتائج المتحصل عليها.

3-6- ثبات وصدق أداة الدراسة :-

من أجل اختبار دقة وثبات القياس ومدى الاعتمادية، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق إخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونباخ".

الجدول (7) يوضح نتائج الفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبيان وصدقها

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	قيمة الصدق
المحور الأول	12	0.691	0.831
المحور الثاني	7	0.81	0.90
إجمالي المحاور	19	0.664	0.814

يتبن من الجدول أعلاه (7) أن قيمة ألفا كرونباخ الإجمالية تساوي (66%) و تجاوزت (60%) و بالتالي تعتبر النسبة مقبولة و تدل على ثبات العينة لتكون مناسبة لتحقيق أهداف البحث ويعزز ذلك ارتفاع نسبة صدق الأداة وبالبالغة (0.814)، كما يوضح الجدول أنه يوجد اتساق داخلي فيما بين الفقرات المكونة لكل محور من محاور الاستبيان وذلك من خلال الدرجات الثبات والصدق المتحققة لكل محور مما يؤكد اعتمادية وصلاحية أداة القياس.



3-7- تحليل نتائج الدراسة :-

يوضح كلا من الجدول (8) وكذلك الجدول (9) بنود المحور الأول والمحور والثاني على التوالي متضمناً مؤشرات و نتائج آراء العينة في تقييم مدى التزام المصارف التجارية بدليل الحوكمة وما اثر ذلك التطبيق على مستوى كفاءة الأداء بالمصارف و تم توضيح ذلك من خلال التكرارات و النسبة المئوية لاتجاهات العينة حول كل فقرة و يظهر الجدول أيضا الوسط الحسابي و كذلك الانحراف المعياري وكذلك مستوى الموافقة لكل فقرة .



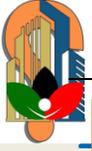


المحور الأول (مستوى التزام المصارف التجارية بدليل الحوكمة)

الجدول (8)

ر. م	مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		مستوى الموافقة	العبارات
			النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
1	موافق بشدة	.64918	4.416	50%	18	41.7%	15	8.3%	03	00	00	00	يلتزم المصرف بتنفيذ الأحكام الخاصة بملكية الأسهم	
2	موافق بشدة	.95077	4.305	51.4%	19	35.1%	13	10.8%	04	00	00	00	يسمح المصرف لجميع المساهمين بالمشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية.	
3	موافق بشدة	.60880	4.527	56.8%	21	35.1%	13	5.4%	02	00	00	00	- يضم مجلس إدارة المصرف لجانا دائمة (لجنة مراجعة، لجنوا دارة المخاطر، لجنة التعيينات والمكافآت، لجنة الحوكمة	
4	محايد	1.0940	3.944	40.5%	15	21.6%	8	27%	10	5.4%	02	2.7%	01	يلتزم المصرف بمعايير البيئة الرقابية وطبيعة عمل المراقبة الداخلية والخارجية وكيفية عمل وحدة الامتثال





5	يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دوره في تعزيز القيم الأخلاقية والإشراف على كافة أعماله.	00	%00	01	2.7 %	05	%13.5	13	%35.1	17	45.9 %	4.277	.81455	موافق بشدة
6	يلتزم المصرف بتطبيق المعايير الواردة في دليل الحوكمة والخاصة بالالتزام المصرف بتقييم إجراءات الحوكمة ومتابعة أعمال الإدارة، وكذلك فيما يتعلق بتعيين المدير العام والمدراء الرئيسيون.	00	%00	02	%5.4	01	%2.7	17	%45.9	16	43.2 %	4.305	.78629	موافق بشدة
7	يلتزم المصرف بتطبيق المعايير الواردة في دليل الحوكمة من حيث تكوين مجلس الإدارة وحجمه وشروط عضويته واجتماعاته وكذلك المزايا المالية والعينية للرئيس وأعضاء المجلس.	00	%00	00	%00	02	%5.4	14	%37.8	20	54.1 %	4.500	.60945	موافق بشدة
8	يقوم المصرف بدوره الإشرافي على المؤسسات التابعة له وفقا لما ورد في دليل الحوكمة.	00	%00	00	%00	03	%8.1	12	%32.4	21	56.8 %	4.500	.65465	موافق بشدة





9	يحرص المصرف على معاملة جميع المساهمين بشكل متكافئ وخاصة أقلية المساهمين.	00	%00	00	%00	04	%10.8	15	%40.5	17	45.9 %	4.361	.68255	موافق
10	يقوم المصرف بتطبيق بنود الإفصاح سواء الإفصاح للمساهمين او للمتعاملين او الجمهور	00	%00	00	%00	04	%10.8	13	%35.1	19	51.4 %	4.416	.69179	موافق بشدة
11	يلتزم المصرف بتطبيق وتنفيذ بند الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي الوارد في دليل الحوكمة.	01	%2.7	01	%2.7	05	%13.5	13	%35.1	16	43.2 %	4.166	.97101	موافق
12	يلتزم المصرف بتطبيق المتطلبات الأخرى الخاصة بالتزامات المساهمين من القطاع العام وكذلك التقييد بالالتزامات المقررة قانوناً .	00	%00	00	%00	04	%10.8	13	%35.1	19	51.4 %	4.416	.69179	موافق بشدة





و من خلال استعراض الجدول (8) يتضح الآتي :-

1- يلاحظ من مؤشرات الفقرة الأولى أن الغالبية العظمى من إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق و موافق بشدة و بعدد (33) من أصل (36) تكرر و بنسبة مجموعها (89.1%) و جاءت لتؤكد التزام المصارف محل الدراسة بتنفيذ الأحكام الخاصة بملكية الأسهم وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.416) و بانحراف معياري (0.64918) ليعكس بذلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها و عدم تشتتها وظهر مستوى الموافقة للفقرة في مستوى الموافق بشدة.

2- يلاحظ أن (86.5%) من إجابات مفردات العينة تركزت على ما بين موافق و موافق بشدة لتأكيد أن المصارف تسمح لجميع المساهمين بالمشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.305) و بانحراف معياري (0.95077) وكان الاتجاه العام لآراء العينة لهذه الفقرة قد وقع في مستوى الموفق بشدة بالرغم من وجود 4 تكرارات مسجلة في خانة المحايد

3- فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فإن متوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.527) و بانحراف معياري (0.60880) لتوضح التباين في تركيز إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة حيث وقعت ما نسبته (91.9%) من هذه الإجابات ما بين موافق و موافق بشدة ليدل بان مجلس إدارة المصرف يضم لجانا دائمة، وظهر المستوى العام للفقرة بدرجة موافق بشدة وفقا للمتوسط الحسابي المتحقق.

4- أما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة و التي تناولت تساؤل حول التزام المصرف ببند المعايير البيئية الرقابية وطبيعة عمل المراقبة الداخلية والخارجية وكيفية عمل وحدة الامتثال فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك و بلغت الإجابات المحايدة 10 إجابات وبنسبة 27% وما نسبته 8.1% فيما بين الغير موافق والغير موافق بشدة وباقي الوزن النسبي في خانتي الموافق والموافق بشدة وظهر المستوى العام للفقرة في مستوى المحايد كما هو مبين في الجدول ليتأكد ان مستوى الالتزام لهذه الفقرة قد كان متوسطا و بمتوسط حسابي بلغ (3.944) و بانحراف معياري (1.0940) .

5- يلاحظ من مؤشرات الفقرة الخامسة أن (81%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق و موافق بشدة و بنسبة (19%) موزعة على الأوزان الأخرى لتؤكد في المجلد بأن مجلس الإدارة يلتزم بتطبيق دوره في تعزيز القيم الأخلاقية والإشراف على كافة أعماله.و كان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.277) و بانحراف معياري (0.81455) .

6- اتضح ان المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي (4.305) و بانحراف معياري (0.78629) حيث وقع ما نسبته (89.1%) من هذه الإجابات ما بين موافق و موافق بشدة وكان اتجاه الفقرة في درجة الموافق بشدة ليعكس بذلك التزام المصارف بتقييم إجراءات الحوكمة ومتابعة أعمال الإدارة، وكذلك فيما يتعلق بتعيين المدير العام والمدراء الرئيسيون.

7- أما الفقرة السابعة فقد تناولت مدى التزام المصارف بتطبيق المعايير الواردة في دليل الحوكمة من حيث تكوين مجلس الإدارة وحجمه وشروط عضويته واجتماعاته و المزايا الممنوحة للرئيس وأعضاء المجلس حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.500) و بانحراف معياري (0.60945) والأغلبية كانت موافقون و موافقون بشدة وبنسبة (91.9%) ليتأكد التزام العينة بالمبحوثة بهذا البند.





8- يلاحظ أن إجابات العينة الخاصة بهذه الفقرة قد وقعت ما بين موافق و موافق بشدة و كانت بعدد (33) تكرر من أصل (36) تكرر و بنسبة وصلت الى (89.2%) لتؤكد بذلك أن المصارف تقوم بدورها الإشرافي على المؤسسات التابعة لها وفقا لما ورد في دليل الحوكمة. و بلغ المتوسط الحسابي (4.500) لهذه الفقرة و بانحراف معياري (0.65465) .

9- هذه الفقرة تبين أن إجابات أفراد العينة التي وقعت ما بين موافق و موافق بشدة كانت بعدد (32) تكرر من أصل (36) تكرر و بنسبة وصلت إلى (88%) و جاءت لتؤكد يحرص المصارف على معاملة جميع المساهمين بشكل متكافئ وخاصة أقلية المساهمين. و بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.361) و بانحراف معياري (0.68255) .

10- فيما يتعلق بالفقرة العاشرة فإن متوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.416) و بانحراف معياري (0.69179) لتوضح عدم التباين في تركيز إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة حيث وقع فقط 4 تكرارات من هذه الإجابات في خانة المحايد بينما تركزت باقي الإجابات في خانة الموافق و الموافق بشدة وواقع 32 تكرر مما يعكس التزام المصارف بتطبيق بنود الإفصاح سواء الإفصاح للمساهمين او للمتعاملين او الجمهور .

11- يلاحظ من خلال مؤشرات الفقرة الحادية عشر أن (29) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق و موافق بشدة وتوزعت باقي التكرارات على الأوزان الأخرى كما هو موضح بالجدول وكان مستوى الموافقة لهذه الفقرة بدرجة موافق لينعكس التزام المصارف بتطبيق وتنفيذ بند الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي الوارد في دليل الحوكمة. و كان المتوسط الحسابي لأفراد العينة على هذه الفقرة (4.166) و بانحراف معياري (0.97101) .

12- أما الفقرة الأخيرة في هذا المحور و التي تضمنت قياس مدى التزام المصارف بتطبيق المتطلبات الأخرى الخاصة بالتزامات المساهمين من القطاع العام وكذلك التقييد بالالتزامات المقررة قانونا فقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.416) و بانحراف معياري (0.69179) حيث بلغ المحايدون 4 حالات من أفراد العينة و 32 حالة هم الموافقون و الموافقون بشدة بنسبة وكان المستوى العام بدرجة موافق بشدة ليدل على التزام العينة محل الدراسة بتلك المتطلبات والالتزامات والواردة بدليل الحوكمة.



المحور الثاني (اثر الالتزام بتطبيق الدليل على كفاءة الأداء بالمصرف)
الجدول رقم (9)

ر.م	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
			النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد			
1	يكتل الالتزام بدليل الحوكمة الرفع من مؤشرات أداء العمل التنظيمية والإدارية والحد من الفساد المالي والإداري بالمصرف.	00	00	00	01	2.7%	11	29.7%	24	64.9%	4.638	.5426	موافق بشدة
2	يساعد الالتزام بدليل الحوكمة في ضمان حقوق جميع الأطراف وتطوير الأداء العام بالمصرف.	00	00	00	04	10.8%	13	35.1%	19	51.4%	4.416	.6917	موافق بشدة
3	الالتزام بالدليل من شأنه ان يمكن المصرف من خفض مستويات التكاليف والتحكم في الديون والتقليل من المخاطر المحتملة.	00	01	2.7%	04	10.8%	17	45.9%	14	37.8%	4.222	.9595	موافق بشدة
4	يساعد الالتزام بدليل الحوكمة من إمكانية قياس وتقييم الأداء	00	00	00	00	00	19	51.4%	17	54.9%	4.222	.7601	موافق بشدة

													وبالتالي تعزيز الأساليب الرقابية بالمصرف.	
موافق بشدة	.5063	4.472	48.6 %	18	%29.7	11	%10.8	04	%8.1	03	%00	00	الالتزام بدليل الحوكمة يساعد في زيادة معدلات العوائد على الأصول	5
موافق بشدة	.5599	4.527	54.1 %	20	%40.5	15	%2.7	01	%00	00	%00	00	تطبيق الدليل والالتزام به يزيد من مؤشرات العوائد على حقوق الملكية.	6
موافق بشدة	.4871	4.638	62.2 %	23	%35.1	13	%00	00	%00	00	%00	00	يضمن الالتزام والتطبيق السليم لبنود الدليل بأن توجه استثمارات المصرف في المسارات الصحيحة.	7





و من خلال استعراض الجدول (9) يتضح الآتي :-

1 - يلاحظ في الفقرة الأولى من المحور الثاني أن الغالبية العظمى من إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق و موافق بشدة و بعدد (35) تكرر من أصل (36) تكرر و جاءت لتؤكد أن الالتزام بدليل الحوكمة يدعم من رفع مؤشرات أداء العمل التنظيمية والإدارية والحد من الفساد المالي والإداري بالمصرف، و بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.638) و بانحراف معياري (0.54263) ليعكس بذلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها و عدم تشتتها .

2- يلاحظ أن (86.5%) من إجابات مفردات العينة تركزت على ما بين موافق و موافق بشدة لتؤكد بأن الالتزام بدليل الحوكمة يساعد في ضمان حقوق جميع الأطراف وتطوير الأداء العام بالمصرف. ، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.416) و بانحراف معياري (0.69179)

3- فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فإن متوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.222) و بانحراف معياري (0.95950) وتركزت اغلب إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة فيما بين موافق و موافق بشدة و بنسبة (83.7%) وباقي التكرارات توزعت فيما بين الغير موافق والمحايد، وظهر المستوى العام للفقرة بدرجة موافق بشدة.

4- أما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة و التي تناولت مدى إمكانية ان يساعد الالتزام بدليل الحوكمة في قياس وتقييم الأداء و تعزيز الأساليب الرقابية بالمصرف. فقد أكدت إجابات عينة الدراسة على ذلك من خلال موافقة جميع الآراء كما مبين بالجدول وكان المتوسط حسابي للفقرة (4.222) و بانحراف معياري (0.76012) .

5- نلاحظ من المؤشرات المتحصل عليها حول هذه الفقرة أن (78.3%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق و موافق بشدة و بنسبة (8.1%) غير موافقون وما نسبته 10.8% من العينة كانت محايدة و كان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.472) و بانحراف معياري (0.50631) لتؤكد بذلك أن الالتزام بدليل الحوكمة يساعد في زيادة معدلات العوائد على الأصول.

6- أما الفقرة السادسة فقد ظهر المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.527) و بانحراف معياري (0.55990) حيث اتجهت غالبية أفراد العينة بان توافق على مدلول هذه الفقرة وبما يفيد بان تطبيق الدليل والالتزام به يزيد من مؤشرات العوائد على حقوق الملكية..

7- أما الفقرة السابعة و الأخيرة في المحور الثاني فقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.638) و بانحراف معياري (4.8714) حيث وافق جميع أفراد العينة على مضمون هذه الفقرة و أكدوا بأن الالتزام والتطبيق السليم لبنود الدليل يضمن بأن توجه استثمارات المصرف في المسارات الصحيحة.

3-8- اختبار فرضيات الدراسة :-

3-8-1- الفرضية الأولى :-

H0 لا تلتزم المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

H1 تلتزم المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

One-Sample Test الجدول (10) يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى						
						Test Value = 3
مؤشرات	t	df	Sig. (2-	Mean	95% Confidence Interval of	



الفرضية الأولى			tailed)	Difference	the Difference	
					Lower	Upper
	32.27	35	.000	1.38194	1.2950	1.4689
	0					

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.000 و بالتالي فهو اقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (32.270) نجدها اكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.030) وذلك عند درجة حرية 35 مما يعني رفض الفرضية الصفرية H0 و قبول الفرضية البديلة H1 والتي تفرض التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

3-8-2- الفرضية الثانية:-

- H0 الالتزام بتطبيق آليات دليل الحوكمة لا يعزز من كفاءة أداء العمل المصرفي.
- H1 الالتزام بتطبيق آليات دليل الحوكمة يعزز من كفاءة أداء العمل المصرفي.

One-Sample Test الجدول (11) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية						
مؤشرات الفرضية الثانية	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	38.600	35	.000	1.53175	1.4512	1.6123

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.000 و بالتالي فهو اقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (38.600) نجدها اكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.030) عند درجة حرية 35 مما يعني رفض الفرضية الصفرية H0 و قبول الفرضية البديلة H1 والتي تفرض ان الالتزام بتطبيق آليات دليل الحوكمة يعزز من كفاءة أداء العمل المصرفي.

4- المبحث الرابع (النتائج والتوصيات)

4-1- النتائج :-

اعتماداً على المؤشرات والنتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحليل يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :
4-1-1 دلت إجابات العينة ومؤشراتها المتحصل عليها بان هناك التزام من قبل المصارف التجارية بتنفيذ الأحكام الخاصة بملكية الأسهم بما يساعد في ممارسة المساهمين لحقوقهم بالشكل الكامل وكما هو منصوص عليه في اللوائح والقوانين، وتسمح المصارف أيضا لجميع المساهمين بالمشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية





4-1-2 يضم مجالس إدارة المصارف لجاناً دائمة (لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة التعيينات والمكافآت، لجنة الحوكمة)، ونستنتج بأن المصارف لا يبدو أنها تلتزم بالشكل المطلوب فيما يتعلق بتطبيق معايير البيئة الرقابية وطبيعة عمل المراقبة الداخلية والخارجية وكيفية عمل وحدة الامتثال وتسييرها.

4-1-3 من الواضح مجالس الإدارات بالمصارف تلتزم بتطبيق دورها في تعزيز القيم الأخلاقية والإشراف على كافة أعمالها ، وكذلك بتطبيق المعايير الواردة في دليل الحوكمة والخاصة بالالتزام المصرف بتقييم إجراءات الحوكمة ومتابعة أعمال الإدارة وكذلك فيما يتعلق بتعيين المدير العام والمدراء الرئيسيون بما يؤكد على إرساء قواعد الحوكمة في هذه المؤسسات.

4-1-4 تلتزم المصارف بتطبيق المعايير الواردة في دليل الحوكمة وذلك من حيث تكوين مجلس الإدارة وحجمه وشروط عضويته واجتماعاته وذلك وفقاً لنموذج النظام الأساسي للمصارف وكذلك المعايير الدولية بما في ذلك طرق منح المزايا المالية والعينية للرئيس وأعضاء المجلس، هذا و كما تقوم المصارف بتطبيق دورها الإشرافي على المؤسسات التابعة له وفقاً لما ورد في دليل الحوكمة.

4-1-5 تحرص المصارف على معاملة جميع المساهمين بشكل متكافئ وبشكل خاص أقلية المساهمين، كما تقوم المصارف بتطبيق بنود الإفصاح سواء الإفصاح للمساهمين أو المتعاملين أو الجمهور مما قد يسهم في رفع جودة المعلومات لدى لجميع الأطراف ذات العلاقة لتكون منطلق صحيح وقاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

4-1-6 نستنتج من خلال اتجاهات آراء العينة بان المصارف تلتزم تماماً بتنفيذ بند الإفصاح لمصرف ليبيا المركزي الوارد في دليل الحوكمة، كما تلتزم المصارف بتطبيق المتطلبات الأخرى الخاصة بالالتزامات المساهمين من القطاع العام وذلك من خلال احترام استقلالية ومهنية المصارف وعدم التدخل في عمل مجالس الإدارة وكذلك التقيد بالالتزامات المقررة قانوناً والصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وإدارة الرقابة على المصارف والنقد.

4-1-7 من خلال آراء العينة المبحوثة ونتائج المؤشرات نستنتج ان الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة يكون له مردوداً ايجابياً على كفاءة الأداء بالعمل المصرفي مما يسهم هذا الالتزام بتعبئة مدخرات المصارف وتحقيق الأرباح ونمو الاستثمارات والتعزيز القدرة والميزة التنافسية للمصارف عطا على أهمية تطبيق هذا الدليل في دعم و توفير الأنظمة الرقابية والتي تسهم في تقليل المخاطر والحد من الفساد المالي والإداري.

4-2- التوصيات:

4-2-1 نوصي الجهات الرسمية والمختصة ماليا وخصوصا المصرفية منها بزيادة التركيز على دعم نشر ثقافة الحوكمة والسعي في إبراز أهميتها وإيجاد آليات تضمن الحفاظ على تطبيق معاييرها وضمان استمرارها ويتم هذا إما عن طريق المصارف التجارية نفسها او عن طريق مصرف ليبيا المركزي.

4-2-2 على الجهات ذات الاختصاص بان تقوم بتنفيذ الورش والدورات المتخصصة و التي توضح إجراءات وممارسات تطبيق الحوكمة وخلق بيئة مصرفية سليمة تحوي اطر علمية ومهنية لتكون داعم لتوطين وإرساء قيم وأسس الحوكمة بالجهاز المصرفي الليبي

4-2-3 نوصي المصارف التجارية عينة الدراسة بتركيز الجهود للسعي وراء الالتزام و التطبيق الشامل والسليم لجميع معايير الحوكمة وبمستويات مرتفعة، كما نوصي جميع المصارف التجارية العاملة بالمدن الليبية الأخرى الالتزام بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، حيث يتيح هذا الالتزام التقليل من المخاطر المحتملة والحد من الفساد المالي والإداري ويضمن حماية جميع الأطراف المتعاملة وبالتالي رفع وتعزيز كفاءة الأداء المصرفي.





4-2-4-4 نوصي المصارف التجارية محل الدراسة بزيادة التركيز على تطبيق الأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية وكذلك فيما يتعلق بوحدة الامتثال والتأكد من ان يكون لها سياسة واضحة وإجراءات عملية حقيقية وذلك لإدارة المخاطر الناجمة عن عدم الامتثال، ونوصي بذلك على اعتبار ان هذه البنود قد حققت مستوى تطبيق متوسط بناءً على الآراء المجمعّة من العينة.

4-2-5 دراسات مستقبلية مقترحة :-

- أولاً- دراسة محددات تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية.
- ثانياً- دور الحوكمة في تعزيز الحصة السوقية والميزة التنافسية للمصارف التجارية.
- ثالثاً- دور الحوكمة المصرفية في جذب رؤؤس الأموال والاستثمارات.
- رابعاً- الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري.
- خامساً- دراسة مقارنة لواقع الربحية في المصارف التجارية قبل وبعد تطبيق الحوكمة.

- المراجع :-

أولاً :- الكتب

- أبو النصر ، مدحت (2012) ، "الاداء الاداري المتميز" ، ط1 ، المجموعة العربية للتدريب والنشر العرب قروب ، الأردن .
- ادريسين ، وائل محمد صبحي وآخرون (2009)، المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن ، ط2 ، دار وائل للنشر والطباعة ، الأردن .
- حماد ، طارق عبدالعال (2007) ، حوكمة الشركات "المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات"، شركات قطاع عام وخاص ومصارف ، ، الاسكندرية ، الدار الجامعية، الطبعة الثانية .
- الربيعي ، حاكم محسن ، وآخرون (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ، ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة ، الأردن .
- طالب ، علاء فرحان والمشهداني ، إيمان شيخان (2011) ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- الغالب ، طاهر محسن منصور وادريسين ، وائل محمد صبحي (2009) ، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن" ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن .

ثانياً :- المجالات والدوريات

- ابوعظم ، كمال ، وزايدي ، عبدالسلام (2009) ، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الازمات - مع الاشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية- ، الملتنقى الدولي حول : الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات ، يومي 19، 18، 11/2009 ، جامعة باجي مختار ، عنابة.
- تشاركهام ، جوناثان (2005)، إرشادات لأعضاء مجالس ادارة البنوك ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات .
- جبريل ، وائل محمد (2018) اثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية ، مجلة افاق اقتصادية ، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب ، المجلد 4 ، العدد 8 ، شهر 6 ، 2018م ،



-رزق، عادل (2007) ، الحوكمة والاصلاح المالي والاداري مع عرض التجربة المصرية ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الحوكمة والاصلاح المالي والاداري في المؤسسات الحكومية" ، القاهرة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية .

-سعودي ، نادية وآخرون ، 2016 ، اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء البنوك التجارية بالجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسات ، جامعة المسلية، الجزائر. 10,11 أكتوبر 2016

-السعيد ، هالة حلمي (2003) ، الحوكمة من المنظور المصرفي ، البنك المركزي المصري ، مركز المشروعات الدولية الخاصة .

-عبود ، سالم محمد (2014) ، حوكمة المصارف واليات تطبيقها، دراسة حالة في المصارف الأهلية بالعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس، المؤتمر العلمي الخامس.

-علال بن ثابت ، عبيد نعيمة، (2010) الحوكمة في المصارف الإسلامية ، يوم دراسي حول التمويل الاسلامي : واقع وتحديات، ديسمبر 2010 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي ، الاغواط، الجزائر

-هيام ، أحمد زكريا (2009) ، " دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الاردنية " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية ادارة الأعمال والذي يعقد تحت عنوان : القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، خلال الفترة من (14-15) نيسان 2009 ، بالجامعة الاردنية ، عمان: الأردن.

ثالثاً :- الرسائل العلمية

-أبو زر ، عفاف (2006) ، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، عمان ، الأردن .

-حنان ، خنتوش 2016 بعنوان دور الحوكمة المصرفية في التقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء للبنوك التجارية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة، جامعة أم البواقي، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر، رسالة ماجستير .

-دياب .رنا مصطفى (2014) واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى (برنامج القيادة والإدارة)

-عبدالحق ، سمية (2017) ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بو ضياف بالمسلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

-العبيسي،فكري احمد عبدالملك، (2010) ، متطلبات تطبيق آليات الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة بجمهورية اليمن(دراسة نظرية تطبيقية) دراسة ماجستير غير منشورة،جامعة أسبوط، مصر 2010م.

-نسمان ، إبراهيم اسحاق (2009) ، دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة " دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين " ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

رابعاً : المنشورات

- دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، والمُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي
رقم (20) لسنة 2010 م. ص6

Abstract :

This study aimed to know what governance and banking governance mean and to know the importance of banking governance practice , the study also seeks to measure to what extend the commercial banks are followed the governance guidebook which has been issued by Central Bank of Libya(CBL) during (2010) ,moreover the study try to know the effect of the governance guidebook practice on performance efficiency at the banks under the study . To achieve all that the researchers relied on the descriptive method and questionnaire was distributed to commercial banks in Sirte City (study sample). The researchers also used simple statistical methods of arithmetic mean, standard deviation, and T test one sample to test study hypothesis. According to the opinion trends of chosen sample the study concluded that the commercial banks are followed the governance guidebook at very good level and the practice of that guidebook has positive effect on banking performance efficiency.

Key words : governance , banking governance, performance efficiency, central bank of Libya, principals and standers of governance